

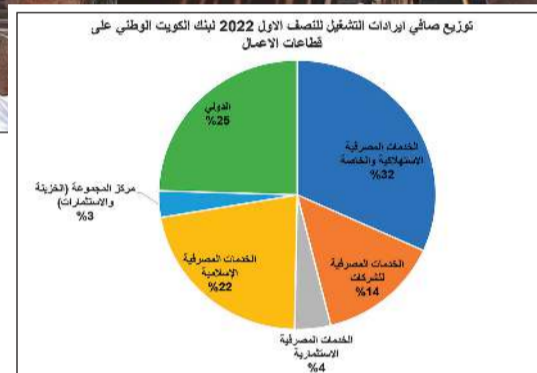
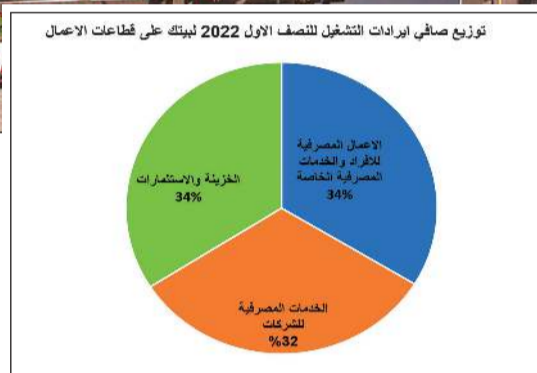


نتيجة ارتفاع صافي إيرادات الفوائد والتمويل بنسبة 6% لتسجل 1,07 مليار دينار.. بفضل ارتفاع أسعار الفائدة

إيرادات التشغيل للبنوك المحلية تقفز 7,5%.. إلى 1,5 مليار دينار

الخدمات المصرفية للشركات والأفراد تشكل 82% من إيرادات التشغيل.. بما يعادل 1,24 مليار دينار ■ الوطني يتصدر البنوك المحلية في صافي إيرادات التشغيل بالنحو 480,2 مليون دينار

نحو 22% من إيرادات المصرفية للشركات فقدت أي ما قيمته 147,54 مليون دينار وبإجمالي موجودات بلغت 6,15 مليارات دينار، أما أعمال الخزينة والاستثمار فمساهمتها كانت 34% من إيرادات التشغيل أي ما يعادل 155,9 مليون دينار والموجودات المتعلقة بها بلغت 9,32 مليارات دينار. أما بالنسبة لبنك بوبيان فقد شكلت الأعمال المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة نحو 55% من صافي إيرادات التشغيل للبنك للنصف الأول من عام 2022 أي ما يعادل 56 مليون دينار من إجمالي صافي إيرادات تشغيل بلغت 102,3 مليون دينار وبموجودات بلغت 2,51 مليار دينار (33% من إجمالي موجودات البنك) بينما الخدمات المصرفية للشركات فقد شكلت 30% من الإيرادات أي ما قيمته 30,7 مليون دينار وبإجمالي موجودات أعمال الخزينة والاستثمار والخدمات المصرفية الاستثمارية فمساهمتها كانت 15% من إيرادات التشغيل أي ما يعادل 15,5 مليون دينار والموجودات المتعلقة بها بلغت 1,71 مليار دينار.



التحرك في أسعار الفائدة على إيرادات التشغيل بينما شملت الخدمات المصرفية الاستثمارية والخزينة والاستثمارات 18% من إيرادات التشغيل أي ما يعادل 270 مليون دينار للنصف الأول 2022.

الوطني.. في الصدارة وكشفت عن أن بنك الكويت الوطني يتصدر البنوك المحلية من حيث صافي إيرادات التشغيل للنصف الأول من 2022 بنحو 480,2 مليون دينار وبنسبة 6% عن النصف الأول 2021 وعند تحليل مصدر الإيرادات التشغيلية للبنك حسب قطاعات الأعمال يتبين أن الخدمات المصرفية الاستثمارية والخاصة بالأفراد والمؤسسات (القروض الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية والودائع وتحويل العملات الأجنبية والخدمات الأخرى المتعلقة بالفروع) شكلت نحو 32% من صافي إيرادات التشغيل للوطني أي ما يعادل 152,7 مليون دينار وبإجمالي موجودات بلغت 81,8 مليون دينار ما يعادل 33% من صافي أرباح البنك للنصف الأول من عام 2022 بينما بلغت موجودات القطاع 5,38 مليارات دينار

المحلل المالي أظهرت البيانات المالية للبنوك الكويتية المدرجة في بورصة الكويت أن إجمالي إيرادات التشغيل للقطاع المصرفي الكويتي بدأت بتسجيل معدلات نمو قوية خلال النصف الأول من عام 2022 لتسجل 1,51 مليار دينار، وبنسبة نمو 7,5% مقارنة بالنصف الأول 2021 وبدفع من ارتفاع صافي إيرادات الفوائد والتمويل بنسبة 6% لتسجل 1,07 مليار دينار نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة لتسجل سعر الخصم المحدد من قبل بنك الكويت المركزي 3% وذلك مقارنة بنسبة نمو 2,5% في النصف الأول من عام 2021 حيث بدأ التأثير الإيجابي لرفع أسعار الفائدة على النتائج المالية للبنوك. وتبين البيانات المالية أنه عند تحليل صافي إيرادات التشغيل للقطاع المصرفي للنصف الأول من 2022 وتوزيعها على قطاعات الأعمال يتبين أن الخدمات المصرفية للشركات والأفراد مجتمعاً قد شكلت نحو 82% من صافي إيرادات التشغيل المجمعة للبنوك الكويتية أي ما يعادل 1,24 مليار دينار، ومن هنا يتبين مدى تأثير

وشكلت الخدمات المصرفية الإسلامية (النتائج المالية لبنك بوبيان وهو ما يساوي 68,7 مليون دينار بينما بلغت موجودات القطاع 5 مليارات دينار.

وشكلت 15,7% من موجودات «الوطني» التي بلغت 34,28 مليار دينار، أما الخدمات المصرفية للشركات فقد ساهمت بنسبة 14% من صافي إيرادات التشغيل للبنك أي

بمتوسط ثروة للفرد تبلغ 171,3 ألف دولار

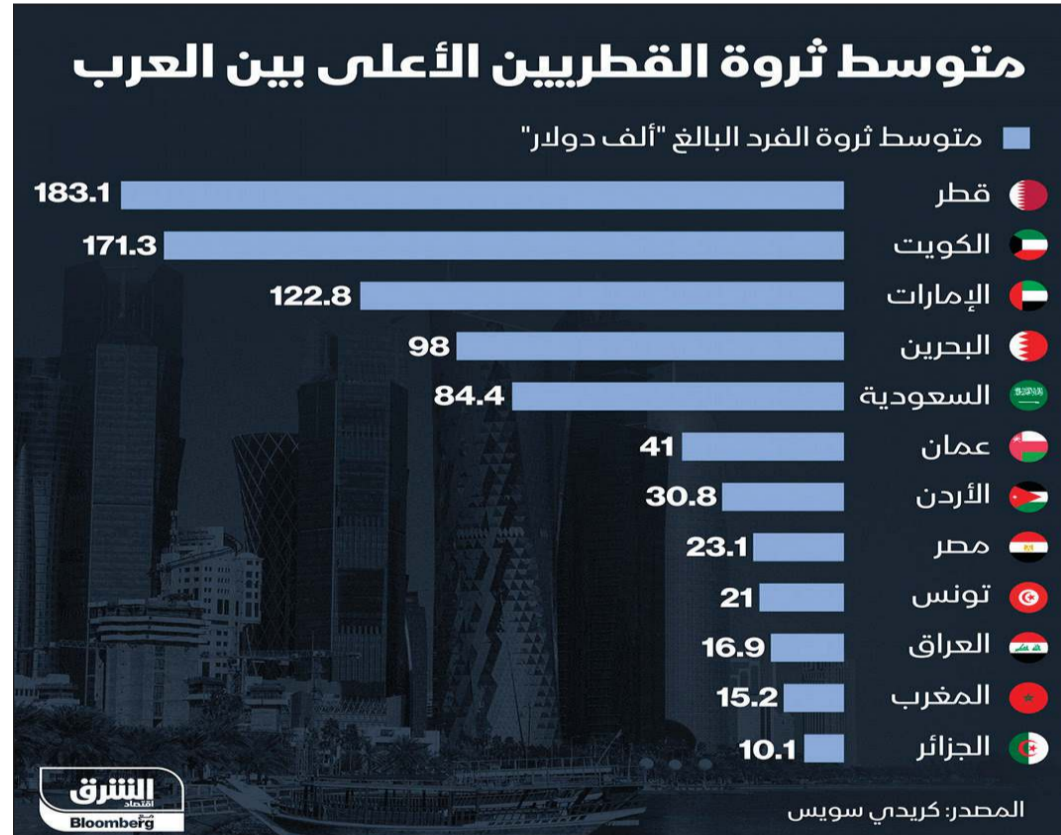
الإسراع في تشغيل وحدات المصفاة لتلبية الطلب المحلي على توليد الطاقة

إعادة تقييم إستراتيجية تشغيل مصفاة الزور

ذكرت مجلة ميد أن الكويت تعيد تقييم وضبط إستراتيجية تشغيل مصفاة الزور المقدرتها تكلفتها بنحو 16 مليار دولار، وذلك في مسعى حثيث من مؤسسة البترول الكويتية للإسراع في تشغيل وحدات المصفاة لتلبية الطلب المحلي على توليد الطاقة في غمرة ارتفاع أسعار الغاز. وعلمت المصادر أنه تم تخصيص بعض صهاريج التخزين العالمي التي كان من المقرر تأخير تشغيلها حتى المراحل الأخيرة، بحيث أصبحت وفق الترتيبات الجديدة ذات أولوية عالية، وسيتم تشغيلها وفقاً لجدول زمني سريع. وقال أحد هذه المصادر إن مصفاة الزور تصدر وتبيع كميات أكبر من زيت الوقود منخفض الكبريت لمحطة الكهرباء المحلية بسبب ارتفاع أسعار الغاز الذي تستورده الكويت، وأنه كان هناك قرار بإعادة ترتيب أولويات أجزاء من المشروع من أجل تسهيل بيع كميات أكبر من الوقود منخفض الكبريت إلى محطة توليد الكهرباء، مضيفاً أن «بعض صهاريج التخزين، التي تم تصنيعها سابقاً على أنها ذات أولوية منخفضة، تم تخصيصها كخزانات نقل للمصادر إلى محطة الطاقة وتم تصنيعها الآن كأولوية عليا». وأضاف: «لقد أصبح تصدير المنتجات إلى محطة الطاقة المحلية بالفعل عنصراً ناجحاً للغاية في المشروع، وقد بدأت قبل ثلاثة أشهر».



«كريدي سويس»: الكويت ثاني أغنى دولة بالعالم العربي



البلاد و90% من الدخل الحكومي. وذكر الموقع أن الكويت تخطط لزيادة الإنتاج النفطي ليصل إلى 4 ملايين برميل يوميا من أجل زيادة ثروة البلاد. وأشار إلى أن الكويت تحاول حماية نفسها من حالات عدم اليقين التي تواجه صناعة النفط من خلال تحويل ما نسبته 10% على الأقل من الإيرادات السنوية للبلاد إلى صندوق احتياطي الأجيال المقبلة، فيما لجأت مؤخرا إلى تحويل

في تقرير أصدره بنك «كريدي سويس» حمل عنوان «تقرير الثروة العالمي»، أكد أن قطر تحتل المركز الأول عربيا بحصة فرد بلغت نحو 183,1 ألف دولار، ما يجعلها الأعلى بين ثروات الأفراد في الدول العربية. وذكر التقرير أن الكويت جاءت في المرتبة الثانية، بمتوسط ثروة للفرد تبلغ 171,3 ألف دولار، والإمارات ثالثا بمتوسط 122,8 ألف دولار للفرد، بينما تحل البحرين رابعا بقيمة 98 ألف دولار للفرد الواحد، والسعودية خامسا بقيمة متوسطة تبلغ 84,4 ألف دولار. بينما تصل عمان في المركز السادس والأردن سابعاً ومصر ثامناً وتونس تاسعا والعراق عاشرا. على الصعيد ذاته، قال موقع موني دول انك ان الكويت تعتبر من أغنى دول الشرق الأوسط بسبب وفرة إمداداتها من النفط الخام، وقد تم استخدام احتياطات النفط في البلاد بشكل إستراتيجي ضمن لها مركزا متقدما على قائمة الدول الأكثر ثراء في العالم، وفيما تعتبر الكويت دولة صغيرة جغرافيا، إلا أنها تتمتع باقتصاد مفتوح تعزز احتياطات نفطية تبلغ نحو 102 مليار برميل، وهو ما يمثل 6% من إجمالي الاحتياطات العالمية. ويساهم الدخل النفطي فيما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي

«ميد»: مشاريع الهيدروجين الأخضر بالكويت الأقل في الشرق الأوسط بلغت قيمتها 15 مليون دولار فقط.. ومصر بالصدارة بمشاريع قيمتها 63,8 مليارات

قزوين في شركة Bureau Veritas نهلة عابد، على الحاجة إلى وجود أطر تنظيمية أكثر وضوحا لتمكين سلسلة قيمة الهيدروجين الأخضر العالمية.

وهذا مهم بشكل خاص لأن المنتجات النهائية في معظم مشاريع الهيدروجين والأمونيا الخضراء المخطط لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مخصصة للتصدير. وتابع القول: «لن يتحرك السوق بين عشية وضحاها وتحسن بحاجة إلى تعريف واضح، وإجماع عالمي لإصدار الشهادات لهيدروجين مستدام ونظيف أو أخضر». والمحتمل عابد إلى أن الدول الأوروبية تبرز بتعريف أفضل يميل إلى النظر في البصمة الكربونية لسلسلة قيمة إنتاج الهيدروجين بأكملها ويركز على السمات البيئية والمستدامة لهذه المرافق. وقد أفقها الرأي نائب الرئيس الأول لتطوير الأعمال والهيدروجين لمنطقة آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا في شركة إنجي كريستوف كومت، حيث قال أنه يجب أن تكون البنوك التجارية مرتاحة للمخاطر التي تتعرض لها وأن مصنع المحلل الكهربائي بقدرة 10 ميغاواط على سبيل المثال قد يكون مشروعا صغيرا، ولكنه مهم إذا أخذته بجد ذاته.



وكان الخبراء يتحدثون على هامش معرض ويتكس ودبي للطاقة الشمسية الجارية فعاليتها في دبي، حيث أشاروا إلى أن مشاريع الهيدروجين الأخضر تتطلب وضع لوائح واضحة، بما في ذلك إجماع عالمي على إصدار الشهادات، بالإضافة للتوسع السريع في إنتاج المحلل الكهربائي لجعلها قابلة للتطوير. وقال نائب الرئيس لمبيعات الهيدروجين العالمية وأعمال الطاقة الجديدة في شركة سيمز إنرجي مانويل كوهن: «إن السوق يعيش الآن حالة انتعاش ونحن بحاجة للحصول على الحجم الكافي من المشروعات أثناء إدارة المخاطر، على الرغم من أن كيفية توسيع نطاق وتنفيذ هذه المشروعات ستتم مناقشتها». ويمكن لمشروع واحد مثل منشأة نيوم الخضراء للهيدروجين والأمونيا التي تبلغ تكلفتها 6,5 مليارات دولار أن «تلتهم» الطاقة الإنتاجية الحالية بمطالباتها البالغة 2 غيغاواط من المحلل الكهربائي. ويقول كوهن أنه ليجل هذه المشاريع قابلة للتطوير، هناك حاجة إلى وجود دليل كاف على أن التكنولوجيا موثوقة ومتاحة بمرور الوقت، نحن بحاجة إلى إقناع البنوك بأن دراسة الجدوى موثوقة. من جانبها، أكدت نائبة الرئيس للمبيعات والاستراتيجية في الشرق الأوسط ومنطقة بحر

جاءت الكويت في المرتبة الأخيرة على قائمة مجلة ميد لمشاريع الهيدروجين الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث بلغت قيمة هذه المشاريع 15 مليون دولار فقط، وشاركتها في هذا المركز قطر أيضا. بينما حلت مصر في المركز الأول بمشاريع قيمتها 63,8 مليار دولار، وتبعها عمان والمغرب في المركزين الثاني والثالث بمشاريع قيمتها 48,9 مليار دولار و16,850 مليار دولار على التوالي، ثم السعودية والإمارات في المركزين الرابع والخامس بمشاريع قيمتها 10,5 مليارات دولار و10,28 مليارات دولار على التوالي. وأشارت ميد إلى أن البيانات المتوفرة لديها تبين أن هناك ما يقرب من 50 مشروعا معروفا ومخططا له من مشروعات الهيدروجين والأمونيا الخضراء في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يتطلب استثمارات لا تقل قيمتها عن 150 مليار دولار. وقد أبلغ خبراء مختصون مجلة ميد أن البنوك التجارية مهتمة بالتحول من مخاطر تمويل مشروعات الهيدروجين، وأنها تزيد الشعور بالارتياح للمخاطر التي تتعرض لها.